

الضغوط الفرنسية والتهديدات الأميركية تضطران جبران باسيل إلى الانكفاء

التيار الوطني الحر يوازن بين الحفاظ على علاقته بحزب الله وكسب ود الإليزيه

رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل يجد نفسه في وضع غير مسبق يحاول الخروج منه بأخف الأضرار السياسية، وعلى هذا الأساس يحاول كبح انفعالاته وتخفيف اندفاعاته مع الحرص على المحافظة على حلفاء الداخل، دون الوقوع في فخ استفزاز الخارج.

صابرة دوح

بيروت - خفف رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل من اندفاعاته وتصريحاته النارية في الفترة الأخيرة، وربطت أوساط سياسية لبنانية هذا التغيير باستشعار الرجل حاجة إلى تقليل الظهور، وتحاشي أي استفزازات جديدة، قد تكلفه ثمنا سياسيا باهظا في ظل وضع داخلي وخارجي مشحون. وعلى خلاف العادة، بدأ باسيل زاهدا في المشاركة بالحكومة المقبلة، وهو الذي كان يضع الشروط تلو الأخرى عند تشكيل الحكومات السابقة، حتى إنه زاحم حلفاءه في حصول حزبه على الثلث الممثل، كما جرى في حكومة سعد الحريري، وأصبح لاحقا المهندس رقم واحد للتركيب الحكومية كما هو الشأن بالنسبة لحكومة حسان دياب المستقيلة.

باسيل كمن يمشي على البيض، حيث أن أي حركة خاطئة ستجعل أحلامه برئاسة الجمهورية ترتطم بصخور صلبة

اليوم الوضع مختلف، فليبنان ما بعد انفجار بيروت في الرابع من أغسطس ليس كما قبله، حيث إن هناك فرنسا التي نجحت في استثمار الحادث المدمر سياسيا للعودة بقوة إلى الساحة اللبنانية وياتت المسكة بخيط اللعبة في لبنان، أضف إلى ذلك إظهار الولايات المتحدة أنها لا تمازج بتلويحها بسيف العقوبات في وجه داعمي حزب الله السياسيين.

وفي ظل هذا الوضع ظهر باسيل كمن يمشي على البيض، حيث أي حركة خاطئة ستنتهي به إلى السقوط



هامش المناورة يضيق على باسيل

مهاندا لباريس ومنتقدا ضمينا لعرقلة الثنائي الشيعي لولادة الحكومة الجديدة.

وقال في أحد تصريحاته قبل أيام "لن نشارك في الحكومة لكن سنساعدنا بإنجاز الإصلاح، ونواكبها ونساعدنا من المجلس النيابي". وأضاف "نحن مع الدائرة (في توزيع الحقائق الوزارية)، ولو حصلت طائفة على وزارة عدّة مرات، بما فيها هذه المرة، فهذا لا يخلق عرفاً، في انتقاد موقف الثنائي الشيعي المتمسك بحقيبة المالية.

وانتهت المهلة الفرنسية لتشكيل حكومة لبنانية جديدة برئاسة مصطفى أديب دون تحقيق الهدف المنشود، على خلفية رفض الثنائي الشيعي الممثل في حركة أمل وحزب الله التفریط في حقيبة المالية، رغم التخلّات المحلية والفرنسية. ويأتي هذا التمسك بحقيبة المالية لضمان عدم تدمير أي قرار حكومي دون موافقة الثنائي. ويصرر رئيس الوزراء المكلف بدعم فرنسي واضح على حكومة مصفرة مؤلفة من اختصاصيين، خارجة عن عباءة القوى السياسية، تتولى الإشراف على ورشة الإصلاحات الاقتصادية والمالية المطلوبة.

المقرب من رئيس تيار المرده سليمان فرنجية.

وتقتضي أيضا بفرض عقوبات جنائية على من يجري معاملات مالية مع أي منهما، وشكل إدراج الوزيرين علي حسن خليل ويوسف فنيانوس جرس إنذار لرئيس التيار الوطني الحر بإمكانية أن يجد نفسه هو الآخر في اللاتحة التالية.

ولطالما تعاطى باسيل مع تهديدات الإدارة الأميركية المكررة بفرض عقوبات على الداعمين السياسيين لحزب الله بنوع من الاستخفاف، لكن القائمة الأخيرة دفعت رئيس التيار الوطني الحر إلى إعادة النظر في حساباته.

ويسعى رئيس التيار الوطني الحر لكسب ود فرنسا لضمان مظلة خارجية داعمة له في ظل وجود إمكانية كبيرة لإقدام واشنطن على فرض عقوبات عليه، وهذا ما يفسر تجاوبه اللافت مع كل الطروحات الفرنسية، مهما علا سقفها. في المقابل يرى مراقبون أنه من المستبعد أن يقطع باسيل التحالف مع حزب الله وإن كان يفضل أن يأخذ خطوة إلى الوراء، وهو ما بدأ واضحا من تصريحاته الأخيرة التي بدأ فيها

السياسي وارتطام أحلامه برئاسة الجمهورية بصخور صلبة.

ويجد رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل نفسه ممزقا بين فرنسا من جهة، وحليفه حزب الله من جهة أخرى، يحاول أن يجد توازنا بينهما يضمن عدم استفزاز ساكن قعر الإليزيه، وعدم كسر الجرة مع الحزب، ولكن المعادلة هنا جد صعبة.

تقول دوائر سياسية لبنانية إن باسيل في موقف لا يجسد عليه فهو الوريث الشرعي لاتفاق مار مخايل الموقع بين التيار الوطني الحر وحزب الله في العام 2006، ويخشى من أن رفض الاستمرار في تحمل هذه التركة قد يصيبه في مقتل سياسي، في المقابل لا يستطيع استعداد فرنسا لاسيما مع استشهاده نكو سيف العقوبات الأميركية منه.

وفرضت الولايات المتحدة قبل أيام عقوبات على وزيرين سابقين في لبنان بتهمة تورطهما في الفساد، وتقديم دعم لحزب الله، وتقتضي العقوبات بتجميد جميع أصول وزير المالية السابق التابع لحركة أمل الشيعية علي حسن خليل، ووزير النقل السابق يوسف فنيانوس

محامو لبنان يضغطون للتحقيق في حريق بيروت

من إثبات فرضية أن يكون مفتعلا. وقال مصدر قضائي بارز الثلاثاء إن "ملف الحريق منفصل عن انفجار المرفأ لأن لا رابط بين الإثنين حتى الآن، إلا إذا برزت معطيات جديدة تناقض هذا".

ويقول الباحث المتخصص في العلوم الجنائية عمر نشابة "حتى لو لم يكن موقع الحريق جزءا من مسرح الجريمة، لكن لا يمكن إنكار أنه منطقة محيطة بموقع الانفجار، أو فرضية علاقة الحريق به نظرا للترامب المشبوه في المكان والوقت والأسلوب".

ولم تظهر الجهات التي تتولى التحقيق، وفق قوله، حتى الآن "احترافا استثنائيا" من شأنه أن يؤدي إلى كشف وجود لعبة مخبأة في حال وجودها.

وبعد مرور ستة أسابيع على انفجار المرفأ الذي أوقع أكثر من 190 قتيلًا و6500 جريح، لم يتم الإعلان عن أي من نتائج التحقيق. وتمّ توقيف 25 شخصا بينهم كبار المسؤولين عن المرفأ وأمنه.

ورفض لبنان إجراء تحقيق دولي، لكن محققين فرنسيين وأميركيين يشاركون في التحقيق. واعتبر خلف أن المطلوب من القضاء أن يظهر "استقلالية وشفافية وسرعة بت"، وأن "يدير الضابطة العدلية وليس العكس"، إذ إن هذا العكس "يضعنا في صورة الدولة البوليسية".

وفي بلد كلبنان قائم على منطق المحاصصة والتسويات، غالبا ما يخضع القضاء لتجاذبات سياسية وضغوط من قوى نافذة. وتضم الضابطة العدلية كافة الأجهزة الأمنية اللبنانية، المعروفة بتباين تبعيتها السياسية، وهي التي تتولى إجراء التحقيقات الأولية ورفعها إلى القضاة.

بيروت - دعت نقابة المحامين في بيروت المحقق العدلي في قضية انفجار المرفأ إلى التحقيق في حريق ضخم نشب داخل هذا المرفق الأسبوع الماضي، معتبرة أن القضاء اللبناني أمام "امتحان" مفصلي.

وأثار الحريق الذي اندلع الخميس في أحد مستودعات المرفأ خشية خبراء وناشطين من أن يكون الهدف منه العبث بـ"مسرح الجريمة"، الأمر الذي نفته مصادر أمنية، مؤكدة أن النيران اشتعلت في مكان مجاور لموقع الانفجار.

وتحقق الشرطة العسكرية بإشراف النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات في الحريق الذي أتى على محتويات مستودعات يحتوي أحدها على مساعدات غذائية للجنة الدولية للصليب الأحمر.

وتحدث وزير الأشغال والنقل في حكومة تصريف الأعمال ميشال نجار عن "معلومات أولية" تفيد بأن "أحدهم كان يقوم بورشة تصليح مستخدما أداة للتلحيم" ما أدى إلى تطاير شرارة واندلاع الحريق".

وقال نقيب المحامين لمحم خلف "الحفاظ على مسرح الجريمة كان أول ما طالبنا به"، معتبرا أن الحرائق "مؤشر مقلق.. وما جرى غير مقبول وغير مطمئن". وأضاف "يجب أن يضع المحقق العدلي يده عليها ويتابع التحقيق فيها".

وتلا حريق الخميس حريق شب في أحد المركبات التجارية وسط بيروت، وقبل ذلك جد حريق آخر مسعود الثلاثاء الماضي تمّت السيطرة عليه. وقال الجيش إنه "شب في ردميات مختلطة بنفايات وبقايا أخشاب وإطارات غير صالحة".

واندلع الحريق الضخم، وفق مصادر أمنية، خارج مسرح الجريمة الذي تتولى إجراء التحقيقات الأولية وتمكن التحقيقات الجارية حتى الآن

الفلسطينيون يتشبثون بقواعد اللعبة القديمة في شرق أوسط متغير

يروا الاتفاق مع الإمارات والبحرين حافزا للعودة إلى المفاوضات.

ويحاول جاريد كوشنر، صهر ترامب، منذ أكثر من عامين تجاهل عباس لدى توجيه نداء مباشر للفلسطينيين، إذ قال لصحيفة القدس عام 2018 "لقد تحرك العالم إلى الأمام بينما تركتمم وشأنكم. لا تسمحوا لصراع أجدانكم أن يحدد مستقبل أبنائكم".



طلال عوكل

يجب علينا إعادة بناء كافة مؤسسات منظمة التحرير بشكل كامل

ولم يحقق ذلك نجاحا واضحا يذكر. وتواصلت القيادة الفلسطينية في البداية مع إدارة ترامب. وقال عريقات إن ذلك استمر إلى أن خلصت القيادة إلى أن "هؤلاء الناس (الأميركيين) يريدون إملاء حل وليس التفاوض على حل.. إنهم من يبتعد عن القانون الدولي".

ووجه دينيس روس، الذي عمل مستشارا للشرق الأوسط في ظل إدارات جمهورية وديمقراطية، تحذيرا للجانبين. وقال إن الاتفاقات الخليجية أشارت إلى أن الفلسطينيين "ليس لديهم حق النقض على التطبيع مع تحول آليات العمل الإقليمية"، لكن الإسرائيليين "لا يسعهم تمسك بحيل الفلسطينيين - ومقاومة التغيير تعني أيضا زيادة خطر قيام دولة واحدة لشعبين".

هل خففت السعودية بالفعل بموقفها من إسرائيل

ونسعي لتحقيق السلام على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل الدولتين.. لا يمكننا الخروج من هذا النهج".

وبينما يعترف المحللون بالصعوبات التي تواجهها القيادة الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، فإنهم يقولون إن لدى عباس بعض الخيارات. فبعد سنوات من الاقتتال الداخلي بين الفصائل الفلسطينية الرئيسيين، حركة فتح التي يتزعمها عباس وحركة حماس، قال محللون إن الانتخابات التي كانت مقررة منذ فترة طويلة ستجدد نفويض للرئيس والبرلمان وتعزز نفوذها في الخارج من خلال زيادة شرعيتها في الداخل.

وقال المحلل في قطاع غزة طلال عوكل "يجب علينا إعادة بناء كافة مؤسسات منظمة التحرير بشكل كامل وتعزيز العلاقة ما بين الفلسطينيين هنا وفي الشتات". وأضاف "باستطاعتهم أن يؤثروا في المجتمعات التي يعيشون فيها وأن يمارسوا الضغط ولربما بذلك يستطيعون أن يضعوا القضية الفلسطينية على أجندة حكومات تلك الدول".

من الأمور التي يحظى فيها عباس بتأييد شعبي واسع - بلغ 70 في المئة في استطلاعات الرأي الأخيرة - مقاطعته منذ عامين لإدارة ترامب التي يتهمها بالتحيز للإسرائيليين بسبب اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل وتأييدها للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وإحباطا من رفض الفلسطينيين المشاركة في المحادثات التي يقودها ترامب، سعى البيت الأبيض إلى تجاوز عباس وفريقه، أملا على ما يبدو في أن

وقال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية يوم الإثنين إن حفل التوقيع الذي استضافه الرئيس الأميركي دونالد ترامب الثلاثاء سيكون "يوما أسود في تاريخ الأمة العربية". وأضاف اشتية أن الفلسطينيين يبحثون الآن ما إذا كان ينبغي "تصويب علاقة فلسطين مع الجامعة العربية".

لكن منتقدين يقولون إن الخطوة المقترحة ليس لها وزن يذكر ومتاخرة للغاية في ظل ما يواجهه الرئيس محمود عباس من انتقادات متزايدة لموقف الفلسطينيين المنزع على نحو متزايد.

وقال طارق باقونى المحلل في مجموعة الأزمات الدولية لرويترز "لا توجد مؤشرات تذكر على أن القيادة (الفلسطينية) تفكر في الخروج عن نهجها". وأضاف أن الاستراتيجية الفلسطينية تركز على محاسبة إسرائيل في المحاكم الدولية ومحاولة كسر هيمنة الولايات المتحدة على عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

ومضى يقول "الدعم العربي والأوروبي في هذه الاستراتيجية أمر بالغ الأهمية، لكن من المشكوك فيه أن يتمكن الفلسطينيون من الحصول على مستوى الدعم المطلوب من أي من الجانبين لضمان سلام عادل".

وعلى الرغم من بوادر تحول الدعم العربي، قال صائب عريقات الأمين العام لمنظمة التحرير الفلسطينية إن الاستراتيجية الفلسطينية الأساسية لإقامة دولة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة لن تتغير.

وأضاف "لكي نبقى مستعدين إلى أسس القانون الدولي والشرعية الدولية

لا لشيء إلا لأن معظم الدول العربية على قناعة بأن إسرائيل واقع لا يمكن تجاوزه، فضلا عن كون عدد لا بأس به من تلك الدول تربطها علاقات سرية بإسرائيل.

ويقول محللون إن الفلسطينيين أنفسهم ساهموا في هذه التحولات فهم أول من غفل حقيقة عن قضيتهم وانخرطوا في معارك على سلطة وهمية (حركتي فتح وحماس)، فضلا عما يتداول من حديث عن فساد بنخر المؤسسات الفلسطينية، كل ذلك جعل دولا عربية لا تجد حرجا في السير في خيار التطبيع إذا كان سيخدم مصالحها العليا.

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال حفل التوقيع على اتفاقي السلام أن "خمسة أو ستة بلدان، عربية إضافية تستعد لإبرام اتفاقات تطبيع مع إسرائيل. وليسنوات اعتمد النهج الفلسطيني للتحرر من نير الاحتلال الإسرائيلي على موقف عربي يدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة وقبول بدولة فلسطينية، مقابل علاقات طبيعية مع الدول العربية.

لكن الفلسطينيين فشلوا الأسبوع الماضي في إقناع جامعة الدول العربية بالتبديد بخروج دول عن الإجماع العربي،

وام الله - يواجه الفلسطينيون وضعًا غير مسبوق مع انطلاق قاطرة التطبيع بين دول الخليج وإسرائيل بتوقيع كل من الإمارات والبحرين لاتفاقيتي سلام الثلاثاء مع نيل أيب برعاية الولايات المتحدة.

ويقول محللون إن الفلسطينيين متشبثون بقواعد اللعبة القديمة في الشرق الأوسط الذي يشهد تحولات سريعة وعاصفة قد تجرفهم معها، في حال لم يسارعوا إلى تغيير استراتيجيتهم التي أثبتت على مدار العقود الماضية عقمها.



الكل مسؤول عن هذا الواقع